اعتبارات أساسية:

جائحة كورونا في سياق النزوح القسري: وجهات نظر من الشرق الأوسط وشرق أفريقيا

تزيد جائحة كورونا من مواطن الضعف التي يعاني منها السكان النازحون قسراً بسبب الحرب، على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا، من (اللاجئين، وطالبي اللجوء، والنازحين داخلياً، وعديمي الجنسية). ففضلًا عن المخاطر الصحية الكارثية التي تسببها الجائحة، تؤثر تدابير الإغلاق التي تفرضها الحكومات للحد من انتقال الفيروس تأثيراً ضخماً على السكان النازحين قسراً ، فهي تزيد من ترسيخ الفقر ورهاب الأجانب داخل المجتمع، ويخلق أزمات جديدة تهدد الحماية الإنسانية.

وتعرض هذه الورقة الموجزة اعتبارات للطرق التي يمكن من خلالها للجهات الفاعلة الإنسانية ، ومنظمات المجتمع المدني، والإدارات الحكومية التي تتحمل مسؤوليات محددة تجاه النازحين، المساهمة في تقليل مواطن الضعف أثناء مواجهة هذه الجائحة. للاطلاع على المزيد من الاعتبارات والتفاصيل حول إجراءات الاستجابة المتخذة من قبل النازحين قسراً على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا لمواجهة جائحة كورونا ، راجع دراستنا المرجعية الكاملة: جائحة كورونا في سياق النزوح القسري: وجهات نظر من الشرق الأوسط وشرق أفريقيا.

اعتماد استجابات شاملة

- النزاعات الراسخة في فلسطين، ولبنان، والعراق وسوريا، وكذلك في جنوب السودان، والصومال، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكل بعمق أنماط الحركة في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا على مدى أجيال، مما يؤثر على استراتيجيات التكيف لدى الأشخاص الذين يقررون الرحيل وأولئك الذين يبقون.
- وينبغي للاستجابات لجائحة كورونا إدراك مصادر الصدمات المتعددة التي عانى منها السكان النازحون قسراً بالفعل، وأن تضمن عدم دفع السكان النازحين إلى أوضاع أخطر من خلال تدابير الصحة العامة.
- فباستطاعة الجهات الفاعلة الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني والإدارات الحكومية أن تحد من مواطن الضعف الناتجة عن هذه الجائحة، لا عن طريق مساعدة الأنظمة الصحية على الاستجابة لجائحة كورونا فحسب، بل أيضاً من خلال 1) تكييف البرامج المختلفة للحفاظ على تقديم الخدمات الأساسية، 2) العمل مع الحكومات على منع فرض تدابير غير منصفة لمكافحة فيروس كورونا التي تضر بالأشخاص المستضعفين بالفعل، و 3) دعم النازحين قسراً للتغلب على العقبات الهيكلية التي تحول دون إشراكهم وقيامهم بدور أكبر في مواجهة جائحة كورونا.

التعاون مع المجموعات المحلية

- ينبغي على المستجيبين بالمجال الإنساني أن يأخذوا بعين الاعتبار أنواع البيئات المحددة والمتنوعة التي يعيش فيها النازحون قسراً أثناء هجراتهم، فضلًا عن الطرق المتنوعة التي يستخدمونها في الهجرة. ففي كثير من الأحيان، تصبح الأماكن التي يستقر فيها النازحون قسراً مواقع لسلطات تعددية أو مختلطة. وتعمل البرامج الإنسانية، والمنظمات الدينية، ومجالس الشيوخ والمحاكم العرفية، ومنظمات المجتمع السياسي والمدني، وتعاونيات التمويل المحلية جنبًا إلى جنب، مما يوفر فرصًا متنوعة للقيادة والمشاركة، بما في ذلك التعاون مع تدخلات الصحة العامة.

- وقد يكون إشراك المغتربين والمجموعات التي يقودها اللاجئون ذا أهمية خاصة لتحسين الدعم المقدم للنازحين الذين لا يعيشون في مستوطنات رسمية.

- وينبغي على الوكالات الإنسانية أن تستثمر في فهم الهياكل الاجتماعية المحلية وهياكل تقديم المساعدات ، وإنشاء روابط معها ، ودعم الأفراد في تحديد الأولويات المحلية ورصد المشاكل والمساعدة في إيجاد الحلول.

- وينبغي الحرص على فهم الأطراف التي تمثلهم بعض المجموعات، الذين ربما ظلت أصواتهم مهمشة داخل هذه الهياكل وكيف يمكن تكييف الاستراتيجيات لتعكس تنوع النازحين قسراً داخل الحدود وعبرها.

تجنب فرض إجراءات الإغلاق الكامل التي قد تهدد الأمن الاقتصادي

- تميل مجموعات النازحين إلى أن تكون جزءا من الشبكات الاجتماعية عبر الوطنية، والتي تتقاسم الدخل والمساعدات وفرص كسب الرزق الأخرى لمواجهة الأزمات المتعددة. ومع ذلك، فإن هذه العلاقات والموارد الاجتماعية تتعرض جميعها لضغوطات هائلة نتيجةً للقيود المفروضة على السفر والأعمال التجارية القائمة المرتبطة بجائحة كورونا ('إجراءات الإغلاق'):
  - ويعتمد معظم النازحين في المخيمات والمستوطنات الحضرية غير الرسمية على الأجور اليومية ويعانون من قلة المدخرات ومزايا العمل التي تمكنهم من تحمل الصدمات تخلفها قيود الإغلاق على فرص العمل.
  - تهدد أيضاً أوامر البقاء في المنزل، خاصةً في شرق أفريقيا، قدرات النازحين والمتواجدين في شبكاتهم الاجتماعية على الزراعة وتوفير الغذاء لأسرهم. ويعاني معظم الناس في المخيمات من تقلص المساعدات الإنسانية من جراء الآثار المالية العالمية للجائحة، ولم يعد بإمكان معظم المخيمات الخارجية أن تحصل على الدعم المالي الحكومي.

- وينبغي على الجهات الفاعلة الإنسانية والأطراف المحلية أن تعمل مع الإدارات الحكومية، حيثما أمكن، على تجنب فرض إجراءات الإغلاق الكامل التي تعوق سبل رزق النازحين بشكل غير متكافئ. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تساعد الاستراتيجيات الأقل تقييدًا مثل اعتماد أنظمة الانتظار ومناوبة الأيام للبائعين الأفراد في الحفاظ على مسافات بدنية آمنة في الأسواق الخارجية، على نحو يمكن القيام ببعض النشاط التجاري.

- ينبغي عدم تصنيف السكان النازحين باعتبارهم 'معتمدين على المساعدات ' على وجه الحصر أو 'معتمدين على الذات'. ويتعين على الجهات المانحة العالمية أن تستمر في العطاء بسخاء لآليات تمويل الأنشطة الإنسانية لدعم النازحين في ظل ظروف اقتصادية مترددية . وينبغي على الجهات الفاعلة الإنسانية والأطراف المحلية أن تستثمر في أنظمة الحماية المالية الطارئة التي يمكن أن تصل إلى اللاجئين المتوطنين تلقائيًا في ظروف استثنائية.

الحد من المخاطر التي تهدد حماية اللاجئين من جراء الفحوص والمراقبة

- غالباً ما تكون حقوق النازحين في عبور الحدود والسفر خارج المخيمات مقيدة بالإجراءات البيروقراطية، مما يعرضهم لخطر التعرض للعنف والابتزاز من جانب الشرطة وقوات الأمن. نظرًا لكون المخيمات والحدود التي يسكنها النازحون محط الكثير من الأنظار، فهي تخضع للمراقبة الطبية والأمنية والاجتماعية خلال الجائحة الحالية، الأمر الذي يزيد من تفاقم رهاب الأجانب، ويسهم في عدم المساواة في فرض تدابير الإغلاق على النازحين قسراً .

- ويجب على الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية المستجيبة لجائحة كورونا الموازنة بين الحاجة إلى مكافحة انتقال المرض والحفاظ على حق النازحين في اللجوء والحصول على الخدمات الأساسية.

- وينبغي منح اللاجئين الذين لا يحملون وثائق عفواً مؤقتاً ليتمكنوا من الحصول على الخدمات الصحية دون التعرض لخطر الاعتقال أو الترحيل.
- كما ينبغي للأطراف الفاعلة في مجال حماية اللاجئين أن ترصد نشوء الدوريات غير الرسمية وأنشطتها للحد من احتمال احتجاز المهاجرين غير الشرعيين في ظروف غير آمنة أو العنف الغوغائي الموجه ضد أولئك الذين ينظر إليهم باعتبارهم يعرضون سلامة المخيمات للخطر، والإعلان عن الفرص الآمنة البديلة لتسجيل طالبي اللجوء.
- وبما أن الحجج المتعلقة بالنظافة الصحية من بين التكتيكات الشائعة المستخدمة من الأطراف المحاربة لزيادة حدة التوترات القائمة مع الجماعات المعادية، ينبغي أن تحرص برامج التوعية بجائحة كورونا على عدم وصم النازحين بأنهم سبب في تفاقم المرض داخل البلاد عن غير قصد، عن طريق المبالغة في الخطابات التي تربط المرض بالسفر أو بفئات معينة من الأشخاص.

عدم مطالبة الناس بمغادرة منازلهم خلال الوباء

- يميل النازحون قسراً إلى العيش في أوضاع أكثر خطورة من السكان المحيطين بهم. وربما كانت مساحة الأراضي المعارة لدعم الاستجابة للحالات الإنسانية وإنشاء المخيمات أو الأراضي المتاحة في المستوطنات الحضرية غير الرسمية شحيحة، مما يفرض حالة من الازدحام داخل تلك الأراضي، ويتسبب في زيادة لاحتمالية تعرض النازحين لانتقال عدوى فيروس كورونا.
- وربما كانت المخيمات والمستوطنات غير الرسمية كذلك موضوعًا للنزاعات السياسية، والتهديد الدوري بإغلاقها. وقد طُلب أثناء جائحة كورونا من بعض سكان المخيمات في شرق أفريقيا والشرق الأوسط "العودة إلى ديارهم" حتى وإن كان القيام بأمر مثل هذا غير آمن على الإطلاق.
- ينبغي عدم التعذر بالكثافة السكانية لإخلاء المخيمات، لا سيما في أوقات الأزمات التي تقل فيها لدى الآخرين في الشبكات الاجتماعية المعنية بالنازحين الموارد اللازمة لمساعدة المشردين. ويجب على الجهات الفاعلة الإنسانية والجهات الحكومية أن تحمي منازل الأفراد القائمة، وأن تعمل على جعلها أكثر أمانا.

حماية القدرة على الحصول على الرعاية الصحية الروتينية

- غالبًا ما يعاني النازحون من جميع الأعمار من ضعف الحالة الصحية بدرجة أكبر بالمقارنة مع غير النازحين، بما في ذلك الحالات المزمنة غير الخاضعة للعلاج، والتي تزيد من خطر تعرضهم للمضاعفات الحادة لفيروس كورونا.
- وفي بعض الأماكن، تعيق القيود المفروضة على السفر إمكانية الحصول على الخدمات الصحية. وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعلم الشرطة والجمهور بوضوح عن الإعفاءات الممنوحة للحالات الطالبة للرعاية الصحية.
- وفي ظل النظم الصحية المجزأة أو المخصخصة بدرجة كبيرة، تعد المستشفيات الممولة من القطاع العام أقر ب منالًا إلى النازحين، كما استهدفت هذه الأنواع من المنشآت على سبيل التفضيل بالتدخلات الوطنية لمكافحة جائحة كورونا. وينبغي لجهات العمل الإنساني والسلطات الحكومية أن تحمي حقوق النازحين وقدرتهم على الحصول على الخدمات، في حالة تخصيص موارد النظام الصحي لأنشطة مكافحة جائحة كورونا. كما ينبغي لهم أن يتجنبوا وهب المنشآت الصحية بكامل طاقاتها لمواجهة الجائحة، لأن التماس الرعاية الصحية في مكان آخر من أجل ظروف مرضية أخرى لن يكون في متناول معظم النازحين.
- ينبغي أن تنظر البرامج الإنسانية في اعتماد أو توسيع نطاق نماذج الرعاية المجتمعية للحفاظ على الأنشطة والخدمات الوقائية الرئيسية المقدمة للنازحين الذين يعانون من حالات مرضية مزمنة، وذلك لتخفيف الضغوط على المنشآت الصحية.

الحفاظ على مبادرات بناء السلام

- على الرغم من الدعوات الدولية لوقف إطلاق النار من جانب واحد في النزاعات الجارية لتمكين مكافحة جائحة كورونا، فإن معظم الحروب في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لم تتوقف.
- وفي ظل القيود المفروضة على السفر الدولي، من المهم أن تعتمد الأطراف الدبلوماسية آليات تدعم جهود بناء السلام. ويشمل ذلك دعم القدرات الوطنية والمحلية على إحلال السلام، ودعم المبادرات العالمية لوقف إطلاق النار لمنع موجات الهجرة الجديدة. وينبغي أن تحافظ

هذه الجهات أيضا على ممرات إنسانية للمساعدة في الاستجابة لجائحة كورونا، وتمكين السكان المتضررين من النزاع من التماس الرعاية الصحية.

الحد من العقبات التي تحول دون إشراك النازحين قسراً في عملية صنع القرارات المتعلقة بجائحة كورونا

- استفادت العديد من الاستجابات التي أعدها النازحون، والجهات الفاعلة الإنسانية ، والحكومات، لمواجهة جائحة كورونا، من سمعة وخبرات الجهات الفاعلة المحلية في التعامل مع التوترات السياسية التي تنطوي عليها تقديم المساعدة والتغلب على تفتت النظام الصحي.
- ومع ذلك، فالممارسات القانونية والمعيارية الرئيسية لحكومات المجتمعات المحلية المضيفة والجمعيات المهنية وشركاء العمل الإنساني، تعيق مشاركة اللاجئين والنازحين داخلياً بشكل أعمق في صنع القرار على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يتم استبعاد منظمات اللاجئين في الغالب من فرق العمل المعنية بالاستجابة لجائحة كورونا. ويحد ذلك من قدرة إجراءات الاستجابة لجائحة كورونا على التصدي لأوجه الضعف من خلال "نهج شامل للمجتمع بأكمله" على نحو ما دعت إليه منظمة الصحة العالمية.
- وتتيح الحالة الاستثنائية لجائحة كورونا فرصة فريدة للجهات الحكومية والجهات الإنسانية للعمل مع جهات الدعوة والمناصرة على إزالة بعض العقبات القانونية والممارسات المالية والمعايير الاجتماعية التي تحول دون مشاركة أعمق من قبل النازحين في صنع القرارات، والتي تشكل نقاط ضعف لهم خلال هذه الجائحة وغيرها من الأزمات الإنسانية.

للاتصال

إذا كان لديك طلب مباشر بشأن الاستجابة لجائحة كورونا، أو بخصوص أحد الموجزات، أو الأدوات أو خبرة فنية إضافية أو تحليل عن بعد، أو إذا كنت ترغب في أن يتم النظر في أمر انضمامك لشبكة المستشارين، يرجى الاتصال بمنصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني عن طريق مراسلة آني لاودن (a.lowden@ids.ac.uk) أو أوليفيا تولوك عبر البريد الإلكتروني (oliviatulloch@anthrologica.com). وتشمل نقاط الاتصال الرئيسية بالمنصة ما يلي: اليونيسيف (nnaqvi@unicef.org)؛ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (ombretta.baggio@ifrc.org)؛ وفريق بحوث العلوم الاجتماعية التابع للشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأمراض والتصدي لها (nina.gobat@phc.ox.ac.uk).

يمثل برنامج العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني شراكة بين معهد الدراسات الإنمائية، ومنظمة أنثرولوجيكا البحثية، وكلية لندن للنظافة العامة والطب المداري. وقد قدم صندوق ويلكم الاستئماني ووزارة التنمية الدولية البريطانية التمويل اللازم لدعم استجابة المنصة لجائحة كورونا. علمًا بأن الآراء الواردة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات معهد دراسات التنمية، أو منظمة أنثرولوجيكا البحثية، أو كلية لندن للنظافة العامة والطب المداري، أو صندوق ويلكم الاستئماني أو حكومة المملكة المتحدة.

الاستشهاد المقترح: دوكلوس د. وبالمر جيه. (2020) "اعتبارات أساسية: جائحة كورونا في سياق النزوح القسري - وجهات نظر من الشرق الأوسط وشرق أفريقيا"، موجز، برايتون: منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني (SSHAP)

تم النشر في يوليو/تموز 2020

© معهد دراسات التنمية 2020

هذه الدراسة متاحة للاستخدام وموزعة بموجب الترخيص الدولي لإسناد المشاع الإبداعي رقم 4.0 (CC BY)، والذي يسمح بالاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ في أي صورة، بشرط عزو المعلومات للمؤلفين الأصليين وذكر المصدر، والإشارة بوضوح إلى أي تعديلات أو اقتباسات. http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode